مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر نصف سنوياً

إفريقيا في استراتيجيات القوى الصاعدة

(نماذج : روسيا – الهند - اليابان - البرازيل)

Africa in the strategies of the rising powers

(Models: Russia - India - Japan - Brazil)

د . إسماعيل الرزاوي

دكتور في تخصص العلاقات الدولية - جامعة محمد الخامس - الرباط – المغرب

smailrzaoui@gmail.com

العدد: الثاني عشر

يناير 2023 م

الملخص:

يدور الحديث اليوم حول القارة الإفريقية بوصفها قارة المستقبل بامتياز فهي تزخر بمؤهلات معتبرة وموارد طبيعية وبشرية هامة قل نظيرها بين أقاليم العالم، كما تمثل احد أهم المناطق الجيوسياسية مما جعلها في صلب اهتمامات القوى الدولية الصاعدة المختلفة وفي صميم استراتيجياتها .

لقد افرز هذا الوضع الجديد تزايد العروض المغرية على إفريقيا من قبل هذه القوى الصاعدة للدخول معها في شراكات متنوعة الأبعاد (اقتصادية ، أمنية ,,) وتأسيسا عليه سنحاول رصد استراتيجيات هذه القوى لاستجلاء أهم عناصر وملامح استراتيجياتها و ذلك باختيار عينة من هذه الأقطاب الصاعدة والتي في تقديرنا أنها تحمل استراتيجيات طموحة يمكن أن تعود بالنفع على القارة الإفريقية إذا ما أحسنت هذه الأخيرة استثمارها بشكل جيد.

كلمات مفاتيح : إفريقيا – القوى الصاعدة – الشراكة – الاستراتيجيات

Abstract :

Today, we are talking about the African continent as the continent of the future with excellence. It is abundant in considerable qualifications and important natural and human resources. It is also one of the most important geopolitical regions, which has placed it at the center of the international powers attention and strategies.

This new situation has resulted in an increase in offers to Africa by these rising forces to engage in diverse partnerships. We will therefore try to monitor these forces strategies in order to clarify the most important elements and features of their strategies by selecting a sample of these rising poles, which we

estimate will carry ambitious strategies that could benefit the African continent if they are well invested.

Keywords: Africa– Rising powers – Partnership– Strategies.

مقـــــدمة:

تنامى خلال العقد الأخير الوجود السياسي والاقتصادي للعديد من القوى الدولية في القارة الإفريقية، بحيث لم تعد الساحة الإفريقية مقتصرة على القوى التقليدية والاستعمارية السابقة، وإنما سعت لتشمل قوى صاعدة أخرى، وقد جاء هذا التنامي على خلفية تحولات اقتصادية وسياسية مهمة شهدتها إفريقيا. فقد تحولت النظرة إلى القارة كونها قارة الصراعات والفقر والأنظمة التسلطية، أو ' القارة الميؤوس منها[1]' إلى القارة الصاعدة التي تملك العديد من الفرص نظرا لمجموعة من الحقائق أبرزها ما باتت تحققه بعض دول القارة من نسب نمو مهمة حيث أضحت من أسرع اقتصاديات العالم .ولا يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الخام التي تصدرها هذه الدول إلى السوق العالمية فحسب، وإنما أيضا إلى تمكنها من تحسين بيئة الاستثمار مما ساعدها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتطوير القطاع الخاص في هذه البلدان وخلق طبقة وسطى صلبة مما يعني توسيع قاعدة المستهلكين[2].

ففي ظل مرحلة جيوسياسية ما بعد الحرب الباردة، أخذت الأوضاع في القارة الإفريقية بعدا مختلفا عما كانت عليه سابقا إثر التنافس المحموم بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ، مما جعلها اليوم تشهد تجاذبات إستراتيجية دولية جديدة يمكن إجمالها في سعي هذه القوى المختلفة (خاصة الصاعدة منها) إلى تحقيق رهانات ثلاث أساسية : سياسية دبلوماسية ، أمنية عسكرية، اقتصادية[3].

وبالتالي فان هناك إجماعا اليوم بأن إفريقيا باتت في صلب الاهتمام الدولي، فلعبة التنافس والتجاذبات أضحت واضحة بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة، لما تشكله هذه القارة من فرصة لهذه القوى في تثبيت

مكانتها الإستراتيجية نظرا لما أفرزته عملية توزيع القوة التي يعرفها النظام الدولي الراهن على صعيد ديناميكياته وأطرافها، إضافة لما توفره القارة الإفريقية من إمكانات مهمة (أمنية، سياسية واقتصادية) لهذه القوى من أجل تعزيز ودعم قدراتها التنافسية في ضوء معطيات التوازن الاستراتيجي التي أفرزها النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة[4]

تأسيسا على ماسبق، تحاول الدراسة التالية رصد مظاهر استراتيجيات القوى الصاعدة تجاه إفريقيا ذات الحضور الوازن في إفريقيا والتأثير المتزايد في النسق الدولي ، وقد اخترنا في سبيل ذلك عينة من هذه الأقطاب الدولية والتي ستشكل محاور هذه الدراسة وهي روسيا – الهند – اليابان – البرازيل

المحور الأول: الإستراتيجية الروسية في إفريقيا:

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خفوت الحضور الروسي في القارة الإفريقية بشكل واضح خلال تسعينيات القرن الماضي، إذ تم إغلاق عدد من السفارات و التمثيليات القنصلية والاستغناء عن العديد من المراكز الثقافية الروسية في الخارج، وإلغاء برامج مساعدات خارجية عديدة ، لكن هذا الوضع شهد تغيرا مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الحكم بداية عام 2000 حيث شرعت روسيا في السعي للعودة إلى إفريقيا واستعادة نفوذها السياسي والاقتصادي في هذه القارة[5].

ومن أجل إعادة تموضع السياسة الخارجية الروسية في الخريطة الدولية خصصت عناية خاصة بإفريقيا بحيث احتلت هذه الأخيرة المرتبة التاسعة بين قائمة المناطق العشرة الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح الروسية وفقا لوثيقة السياسة الخارجية الصادرة في عام 2008[6]

وعلى مستوى آخر، تحاول روسيا توظيف منتدى البريكس Brics من أجل خدمة علاقاتها بإفريقيا خاصة وان جنوب إفريقيا عضو بهذا المنتدى وهي القوة الاقتصادية الأولى في القارة[7]، وبشكل عام تركز روسيا على ثلاث أفكار رئيسية في خطابها السياسي مع الأفارقة تتجلى في[8]:

- غياب ماض استعماري لروسيا بخلاف بعض القوى الدولية الأخرى المتواجدة في إفريقيا؛
- الدعم السياسي الموجه للبلدان الإفريقية لنيل استقلالها (خلال الحرب الباردة)؛
- التعاون البراغماتي بين الروس والأفارقة في غياب تام للمشروطية حيث لا تتدخل روسيا في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية[9].

الاقتصاد والأمن ضمن الأجندة الروسية تجاه إفريقيا

إن الاستفادة من المكاسب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المتاحة بالقارة الإفريقية يظل شغل روسيا الشاغل لتعزيز نموها الاقتصادي مع إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية, وموازنة تصاعد اهتمام القوى الاقتصادية الكبرى في إفريقيا ، خاصة وأن مبادلات إفريقيا في التجارة الخارجية مع روسيا هي الأضعف مقارنة بقوى اقتصادية أخرى، مثل الصين و الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند. ومن جهة أخرى تقدم جهات مانحة ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مساعدات اقتصادية إلى دول افريقية أكثر سخاء من المساعدات التي تمنحها روسيا[10].

كما تشكل إفريقيا بالنسبة إلى روسيا مصدرا مهما للموارد الطبيعية، كالمعادن والأخشاب ، والثروة الحيوانية وغير ذلك، و سوقا واسعة لتوريد للأسلحة وعقود التدريب والتطوير العسكري ومنفذا إلى " المياه الدافئة " مما يتيح لروسيا الوصول إلى البحر الأحمر وتعزيز وجودها في البحر المتوسط، وهي منصة مهمة لتعزيز علاقاتها السياسية الدولية ودعم مواقفها في المحافل الدولية، ومجابهة العقوبات المفروضة من قبل الغرب، وشريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب، باعتبار أن التهديد الإرهابي في الساحل والصحراء يقوض مضجع المصالح الروسية في المنطقة[11].

فقد شهدت الأعوام الخمس الماضية نموا ملحوظا في أنشطة الشركات الروسية بعدد من الدول الإفريقية ومن بينها زيمبابوي و أنغولا و الغابون و زامبيا و موزمبيق وجنوب إفريقيا في العديد من المجالات

،من بينها التعدين والطاقة والنفط ومن أبرز الشركات الروسية العاملة في إفريقيا. " ألروسا" لإنتاج الألماس وشركات كبرى تعمل في مجال الطاقة مثل " روس نفط "و "لوك اويل" و "غازبروم" ومؤسسة " روس أتوم" وغيرها[12]..

كما استفادت إفريقيا بدورها من المكاسب الثنائية مع روسيا لتشمل مجالات التعاون في كل من الزراعة والطاقة و نقل التكنولوجيا والعلوم والتعليم والابتكارات والبنية التحتية والتعدين والتكنولوجية النووية..وما يمكن ملاحظته أن المشاريع الروسية الاقتصادية في إفريقيا متنوعة ومتعددة بين استثمارات نفطية وطاقية وأخرى في البنى التحتية والصناعات الفضائية[13]

خريطة توضح الحضور الاقتصادي لروسيا في إفريقيا[14]

أن ما تظهره معطيات الخريطة أعلاه أن الحضور الاقتصادي الروسي في القارة الأفريقية يرتكز بشكل أساسي على قطاعي الطاقة الذي توليه روسيا عناية فائقة و قطاع السلاح من خلال توريد الأسلحة الروسية باعتبار أن روسيا من أكبر مصدري الأسلحة حول العالم. وتتعامل روسيا بشكل أساسي مع دول شمال إفريقيا و دول الساحل والصحراء .

و يأخذ التعاون الأمني حيزا هاما في الإستراتيجية الروسية تجاه القارة، إذ تم توسيع الاتصالات بين الأجهزة الأمنية لكل من روسيا ودول إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب و الإجرام وتجارة المخدرات وغسل الأموال والهجرة غير الشرعية والقرصنة، حيث يجري بشكل مستمر تأهيل للكوادر العسكرية والأمنية الوطنية الإفريقية، إذ تخرج من المؤسسات التعليمية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الروسية أكثر من ألفين وخمسمائة منتسب للخدمة العسكرية من البلدان الإفريقية خلال السنوات الممتدة من (2015 – 2018[i]) .

المحور الثاني: الإستراتيجية الهندية تجاه إفريقيا

أصبحت الهند اليوم بلا أدنى شك واحدة من أقوى الاقتصاديات الصاعدة في العالم، و أضحى التعاون مع إفريقيا يأخذ منحى متصاعدا بدرجة خاصة على المستويين السياسي و الاقتصادي، لقد انضمت الهند إلى التغلغل الآسيوي الذي تقود قاطرته اليوم كل من اليابان والصين، و ارتكزت سياستها في التواصل مع الأفارقة على مجموعة من الأسس بعضها تاريخي خاص بدعم الهند لحركات التحرر الوطني في أفريقيا بمجرد استقلالها عام 1947 عن بريطانيا[ii]. وبعضها الآخر يتعلق بانتماء كلا الجانبين –وفق المنظور الغربي التقليدي– إلى مجموعة الجنوب في مواجهة الشمال من خلال مجموعة عدم الانحياز، والـ77، فضلا عن وجود حالة من التقارب في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل رفض التبعية والاستغلال الغربي لموارد دول العالم الثالث. علاوة على وجود ميراث حضاري لكلا الجانبين، فضلا عن وجود حالة من التشابه فيما يتعلق بطبيعة المجتمعين الأفريقي والهندي من حيث التنوع الثقافي والإثني. إلى ما غير ذلك.

لقد عملت الهند بنشاط على تثبيت تواجدها في إفريقيا خاصة وأنها لا تملك حليفا في هذه القارة ، وهو ما أدى إلى انطلاق برنامج التعاون الاقتصادي والتقني الهندي– الأفريقي نتيجة لقاءات عام 1963. ولا يزال هذا البرنامج من الركائز الأساسية المهمة للعلاقات الهندية – الأفريقية حاليا[iii]. مما ساعد الهند في تثبيت

سياستها و إبرام شراكة متجددة مع بلدان القارة تحت مظلة القمة الهندية– الإفريقية. كما أتاحت هذه الشراكة تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية مدروسة.

الدوافع المتبادلة بين الهند وإفريقيا لتعزيز العلاقة الثنائية

لقد تعددت هذه الدوافع ما بين دوافع اقتصادية، وأخرى سياسية، وإن كانت الأولى هي الغالبة بطبيعة الحال. ولقد تمثلت أبرز هذه الدوافع فيما يلي:

1- زيادة حجم سكان الهند الذي يقارب مليار نسمة ، ومن ثم فإن الحاجة ملحة لزيادة عملية التبادل التجاري، وفتح أسواق جديدة، وهنا تبرز مكانة القارة السمراء؛

2- كبر حجم السوق الأفريقية، ففيها أكثر من ثمانمائة مليون نسمة. ومن المفترض أن يزداد حجم هذا السوق؛

3- الرغبة في البحث عن سوق جديدة لعملية التصدير والاستيراد، فالهند تبحث عن سوق لأبرز صادراتها من المنتجات البترولية والمنسوجات والمجوهرات والكيماويات والمنتجات الجلدية؛

4- البحث عن مصادر طاقة متجددة خاصة البترول؛

5- رغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن, ومن ثم فهي بحاجة إلى زيادة ثقلها على الساحة الدولية، وأفريقيا يمكن أن يكون لها دور مهم في تقديم الدعم السياسي لها؛

6- رغبة الهند في تسويق التكنولوجيا

كما تتبع دوافع لإفريقيا للتعامل مع الهند ومنها:

1- رغبة الدول الإفريقية في الاستفادة من خبرات الهند في التنمية الزراعية والصناعات العسكرية والبحث العلمي والتكنولوجيا؛

2- ينظر الكثير من الدول الإفريقية على أن الهند من القوي الاقتصادية العالمية التي لا تسعي للسيطرة السياسية مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية؛

3- تعتبر الهند من أهم الدول ذات الخصائص المشتركة مع الدول الإفريقية جغرافيا وسياسيا واجتماعيا ولذلك تعتبر نموذج تنموي للدول الإفريقية؛

4- تعتبر الهند من الدول المناصرة للقضايا الإفريقية في المحافل الدولية؛

5- بحث الدول الإفريقية عن الاستثمارات الأجنبية الغير مشروطة بالسياسة.

يمكن القول إن الإستراتيجية الهندية تعمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة بأقل تكلفة، عبر دراسة متأنية ودقيقة لاحتياجات السوق الأفريقية، والمناطق الخالية التي يمكن النفاذ منها دون حدوث مواجهة مع المنافسين الدوليين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو الإقليميين الصين واليابان. مع محاولة التغلغل المتدرج حتى لا يثير ذلك حفيظة الأفارقة، ولعل الحرص الهندي على التذكير الدائم بأن العلاقة قائمة على الشراكة المتوازنة سبب هام في بناء الثقة التي ستساهم في زيادة آفاق التعاون بينهما بصورة كبيرة في الفترة القادمة.

ومن ثم، يمكن إجمال أهم الآليات التي سلكتها الهند لتحقيق أهدافها في تخصيص دعم ميزانية المساعدات الخاصة بإفريقيا التي تقدمها وزارة الشؤون الخارجية الهندية، لتنفيذ المشروعات في العديد من المجالات الحساسة التي تركز على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، كما خففت قيود الاستيراد الهندي من الدول الأكثر فقراً، بما في ذلك الدول الإفريقية، وفى إطار ذلك أعلنت الهند– في القمة– أنها ستقدّم من جانبها معاملة تفضيلية بالنسبة للواردات القادمة إلى الأسواق الهندية من الدول الخمسين الأقل نموّاً على مستوى العالم، والتي من بينها 34 دولة من قارة إفريقيا، فضلا عن الاستفادة القصوى من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزيادة دور القطاع الخاص في عملية الشراكة وهي في اعتقادنا آليات مساعدة على التغلغل وتقوية الوجود الهندي في هذه القارة.

المحور الثالث: الإستراتيجية اليابانية تجاه إفريقيا

ترجع علاقات اليابان الدبلوماسية بإفريقيا إلى سنة 1928[15]، حيث عرفت هذه السنة بداية العلاقات الدبلوماسية بين اليابان ومصر، لكن رغم ذلك، فقبل نهاية سبعينيات القرن الماضي لم يكن لليابان أي نشاط دبلوماسي مكثف في القارة الإفريقية عدا إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المستقلة حديثا. ومع بداية استقلال الدول الإفريقية خلال أواخر خمسينيات القرن الماضي دشنت اليابان أول سفارة يابانية إثيوبيا عام

1958 ثم في غانا 1959، ثم في نيجيريا والكونغو عام 1960 وخلال بداية السبعينات من القرن الماضي، بدأت اليابان في عمل دؤوب من أجل تدعيم مركزها الدبلوماسي والقنصلي في القارة الإفريقية وهو ما تجلى في افتتاح اليابان لأول قنصلية في كيب تاون الجنوب افريقية عام 1981[16].

ويعتبر الأستاذ "اكزافيي اوريغان"، (Xavier AUREGAN) ، المختص في العلاقات الافروسيوية أن اليابان تعد شريكا آسيويا تقليديا للقارة الإفريقية، حيث تسعى بانتظام إلى تعزيز حضورها في هذا الفضاء من خلال نهجها لمقاربة تنموية ضاعفت اليابان عبرها حجم استثماراتها المباشرة ومساعداتها المالية والتقنية لدول القارة ، وقد نجحت في إطلاق أول قمة مع الأفارقة قبل القوى الآسيوية الأخرى كالصين والهند[17].

يمكن تَلمُّس حدوث تحول كبير في العلاقات اليابانية الإفريقية مع بداية الألفية الجديدة، وربما يُعزى ذلك إلى عوامل ثلاثة: أولها ما أطلقت عليه الأدبيات " الخطر الصيني ".فقد بدأ الجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية ولاسيما في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية حول التهديد الصيني في إفريقيا. ونظرا لأن اليابان حليف قوي للولايات المتحدة فإنها ارتأت أن تحدث قفزة كبيرة في علاقتها مع إفريقيا لإحداث توازن في المعادلة والتخفيف كثافة التواجد الصيني في إفريقيا، أما العامل الثاني فهو اقتصادي، حيث تسعى اليابان إلى تأمين حاجياتها من المعادن و الموارد الطبيعية الأخرى مثل النفط حيث تعتبر إفريقيا خزانا لهذه الموارد، ويتمثل العامل الثالث في رغبة طوكيو في الحصول على الدعم السياسي من قبل الدول الإفريقية وذلك لدعم مساعيها الرامية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي[18].

1- مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا: أداة تنموية لتعزيز العلاقات اليابانية- الإفريقية

إن التوجهات اليابانية جاءت مغايرة كليا لتوجهات ما بعد الحرب الباردة التي ارتبطت بمحددات ثلاثة هي طبيعة الحضور الدولي وارتباطه بالقوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك الاحتياجات اليابانية للموارد الطبيعية، ثم تنافسها مع جمهورية الصين الشعبية، كما تزايد اهتمام

اليابان بإفريقيا في تسعينيات القرن الماضي بشكل لافت وتحديدا في عام 1993 حينما أطلقت اليابان مبادرة (مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا، والمعروف اختصارا ب " تيكاد" .

وفي أكتوبر من عام 1998، عقد مؤتمر طوكيو الثاني لتنمية إفريقيا، وزاد عدد الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المشاركة عن عدد تلك المشاركة في المؤتمر السابق، وتبنى هذا المؤتمر خطة عمل طوكيو لتنمية إفريقيا في القرن الحادي والعشرين، وسطر لهاته الخطة هدفين أساسين هما: خفض معدلات الفقر، وإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

مع بداية الألفية الثالثة، أعلنت اليابان سنة 2002 إلغاء الديون المستحقة لها من الدول المثقلة بالديون، التي تعتبر الدول الإفريقية أهمها، وفي سنة 2003 انعقدت الدورة الثالثة للتيكاد، التي أعلنت خلالها اليابان عن توجهاتها الجديدة لمساعدة الدول الإفريقية . وأعلن حينها الوزير الأول الياباني عن تخصيص مليار دولار لإعانة الدول الإفريقية خلال خمس سنوات في كل من قطاع الماء والصحة والتربية[19].

وبنفس الرؤية اليابانية الهادفة إلى القيام بدور اقتصادي اكبر في إفريقيا ، أعلنت اليابان في ختام الدورة الثامنة من مؤتمر " تيكاد" المنعقد في تونس (27-28 أغسطس 2022) عن خطة استثمارية كبيرة تمتد لثلاث سنوات بقيمة 30 مليار دولار لفائدة أفريقيا[20].

انسجاما مع هذه الدينامية، دشنت اليابان مرحلة جديدة في علاقتها بالقارة الإفريقية، قائمة على مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول (سياسة المساعدات): من خلال تقديم مساعدات لدعم التنمية والنمو الاقتصادي ، من خلال مواصلة دعم أفريقيا تنمويا.

المبدأ الثاني (أمني): عبر المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا عبر مشاركتها في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة والتعاون مع الاتحاد الإفريقي في هذا الشأن[21].

لم يكن أمام اليابان أي خيار سوى دعم المصالح الغربية في إفريقيا، وتحقيق مصالحها الدبلوماسية و الاقتصادية الإفريقية مع بعض الدول الغنية بالموارد. في معظم الأوقات كان تأثير العوامل الدولية هو الذي يقود خطى السياسة الخارجية لليابان. وفي هذا السياق وقفت اليابان إلى جانب النظام العنصري في جنوب إفريقيا ورفضت القرارات الصادرة ضده من الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك رفضت الكتلة الإفريقية تقديم الدعم السياسي لطوكيو للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن. على أن انهيار الاتحاد السوفيتي ثم تراجع الولايات المتحدة كقوة أحادية تقود العالم جعل الاستراتيجيات اليابانية قيد المراجعة والتقييم ، فتعرض مبدأ يوشيدا للحوار الوطني والنقاش العام في اليابان لتطوير استراتيجياتها وسياستها الخارجية[22].

تساوقا مع كل هذا، أصبحت اليابان عضوا نشيطا في تحالف الحوار حول إفريقيا (CODA) الذي أنشئ في مارس 2009، بقيادة البنك الدولي والمانحين الرئيسيين لإفريقيا بتوافق مع القادة الأفارقة[23].

2- المصالح الاقتصادية اليابانية في إفريقيا

مما لاشك فيه أن الحضور الياباني في إفريقيا هاجسه الاقتصاد بالدرجة الأولى ، لما يمثله هذا البعد من أهمية قصوى لليابان خاصة وأن هذه الأخيرة من اكبر الدول الصناعية في العالم، مما يجعلها في عطش دائم للموارد الطبيعية ، وبالتالي فاليابان تعتبر إفريقيا خزانا مهما للحصول على هذه الموارد ، كما تعتبرها سوقا استهلاكية مهمة لتصريف منتجاتها الصناعية في ظل المنافسة الدولية على اقتحام هذه الأسواق[24].

ويرى البعض أن البداية الحقيقية للاهتمام الياباني بإفريقيا من الناحية الاقتصادية كانت أوائل الستينات من القرن الماضي حينما بدأت طوكيو استثماراتها في ليبريا، ثم توسعت لتشمل دولا أخرى في غرب إفريقيا مثل نيجيريا و الغابون، ويمكن اعتبار تأسيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي عام 1974 نقطة فارقة في مشاركة اليابان في الاقتصاد الدولي . وقد كان المبدأ الحاكم لسياسة الاستثمار اليابانية في إفريقيا

هو الفصل بين السياسة و الاقتصاد ، وهو الأمر الذي جعل السياسة الإفريقية لليابان عرضة لكثير من الانتقادات ولاسيما فيما يتعلق بتعاملاتها مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا[25] .

المحور الرابع: الإستراتيجية البرازيلية تجاه إفريقيا

تعتمد البرازيل في تطوير علاقاتها و تكثيف حضورها في الفضاء الإفريقي على توظيف مجموعة من العوامل اللامادية يأتي في مقدمتها التاريخ والتراث المشترك بين الطرفين[26]، وكان للتحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي و تطور وضع البرازيل دوليا تأثيرا مباشر في علاقة الطرفين ببعضهما البعض، حيث احتلت إفريقيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مكانة محورية في السياسة الخارجية البرازيلية مع وصول حزب العمال اليساري للسلطة عام 2002، وذلك استنادا إلى مبادئ الحزب القائمة على أولوية تحقيق استقلالية القرار السياسي البرازيلي خارجيا والرغبة الأكيدة في تنويع خارطة الحلفاء والشركاء الدوليين من خلال المدخل الإفريقي وفق إستراتيجية شمولية قوامها تعزيز التعاون جنوب – جنوب .

لقد شهدت القارة الإفريقية حضورا لافتا من الجانب البرازيلي يمكن رصده من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات منها:

- زيادة التمثيل الدبلوماسي في مختلف أنحاء القارة السمراء؛
- تبادل الزيارات رفيعة المستوى من قبل المسؤولين البرازيليين؛
- المساهمة في الحفاظ على الأمن والسلم في القارة من خلال المشاركة في بعثات الأمم المتحدة (ما يعرف بالقبعات الزرق)؛
- توسيع نطاق مشاركة البرازيل في برامج التعاون الدولي من اجل التنمية في إفريقيا؛
- تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية خاصة البلدان الناطقة بالبرتغالية إضافة إلى الدول الوازنة كنيجيريا و جنوب إفريقيا[27].

ويمكن تفصيل أبرز دوافع ومحركات الانخراط البرازيلي في إفريقيا وذلك عبر :

1- تعزيز مكانة البرازيل بوصفها قوة دولية كبرى

تشكل إفريقيا فضاء مناسبا للسياسة الخارجية البرازيلية من أجل تثبيت حضورها باعتبارها قوة دولية كبرى. واستجابة لذلك، قامت البرازيل بتبني سياسة خارجية نشطة تجاه معظم قضايا القارة الإفريقية ، إن إدراك البرازيل قيمة حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي دفعها إلى عقد محادثات مكثفة مع مسؤولي القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، سعت البرازيل إلى الاستفادة من الدعم السياسي الإفريقي لدعم تطلعاتها الدولية بالنظر لما تشكله دول القارة الإفريقية أل54 دولة من قوة تصويتية معتبرة (ثلث الأصوات داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة) مما دفعها إلى اتخاذ عدة خطوات منها : إلغاء ديون بقيمة 900 مليون دولار مستحقة على 12 دولة أفريقية عام 2013 وزيادة التعاون التقني والعلمي مع البلدان الأقل نموا داخل القارة.

2- تعزيز الروابط الاقتصادية عبر تنويع الشركاء الاقتصاديين

يظل المرتكز الاقتصادي حاضرا لدى إدراك مختلف القوى الصاعدة ومن بينها البرازيل حيث تستند هذه الأخيرة إلى دبلوماسية اقتصادية نشطة في إفريقيا تهدف إلى ضمان حصتها من الطاقة باعتبارها من أكثر البلدان المستهلكة للطاقة ،علاوة على الاستفادة من الثروات الزراعية والمعدنية والسوق الاستهلاكية الضخمة في دول القارة الإفريقية.

3- تعزيز الروابط الثقافية والإنسانية بين البرازيل وإفريقيا

تعتبر البرازيل أكبر دولة من حيث السكان المنحدرين من أصول أفريقية مما يعكس قوة الروابط الثقافية واللغوية والإنسانية بين الطرفين والتي شكلت جانبا من الهوية والثقافة البرازيلية التي تصف علاقتها بإفريقيا بأنها " شراكة طبيعية" مما يفسر أن معظم الشركاء الأفارقة في مجال التعاون الإنمائي البرازيلي هم من الدول الناطقة بالبرتغالية التي يتحدث بها غالبية الشعب البرازيلي[28].

الخـــــاتمة:

يتضح لنا أن أفريقيا اليوم هي بالفعل محط اهتمام بل وتنافس مختلف القوى الصاعدة التي توظف كل إمكاناتها و جهدها لكسب ود الدول الإفريقية بغية الدخول معها في شراكات متعددة الأبعاد ، لكن في نظرنا أن ما ينبغي على إفريقيا أن تفعله هو أن تختار شراكاتها بعناية بعيدا عن المشروطية السياسية و وفق أجندة محددة تحمي ثرواتها الطبيعية و تساهم في تحقيق تنميتها الشاملة على أساس قاعدة رابح – رابح ، فميدان العلاقات الدولية قائم بالأساس على المصلحة وعليه فان أيا من هذه القوى الصاعدة تبحث عن حماية مصالحها وزيادة رفاهية و تثبيت موقعها الدولي من خلال تعزيز نفوذها في إفريقيا.

وبالرغم من المنافع التي قد تنتجها الشراكات الإفريقية مع القوى الصاعدة ، فان العلاقات البينية بين الدول الإفريقية مهمة جدا لتعزيز التعاون ، كما يمكن التعويل على آلية التعاون الثلاثي (قطب إفريقي وازن – إفريقيا – قطب دولي صاعد) كمدخل مهم لتحقيق التنمية في إفريقيا وذلك بالاعتماد على الأقطاب الإقليمية المؤثرة في إفريقيا كالمغرب و مصر و إثيوبيا ..

الهوامش:

(1) استخدمت مجلة الايكونوميست البريطانية هذا التعبير في أعدادها في أحد أعدادها عام 2000

(2) راوية توفيق، السياسة الأمريكية و الصينية في إفريقيا.. طبيعة الأدوار و واقع التنافس، السياسة الدولية، العدد 217، المجلد 54، أكتوبر 2019، ص 12

(3) نفس المرجع السابق، ص 145

(4) عادل مساوي، إفريقيا كأفق للتفكير (مجموعة مؤلفين)، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، "سلسلة الدورات"، الرباط، دجنبر 2015، ص 143

(5) محمد حبشي، قمة روسيا – إفريقيا : ما الذي تعنيه لروسيا؟ وما الذي تعنيه لإفريقيا، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2019، ص 1

(6) إيمان زهران، إعادة التموضع..فرص موسكو لتعظيم الدور في القمة الروسية الافريقية " سوتشي 2019 " المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع الالكتروني http://www.acrseg.org/41389، نشر بتاريخ 04/10/2019 ، تاريخ الولوج: 29/09/2022

(7) Alexandra Arkhangelskaya « Le retour de Moscou en Afrique subsaharienne entre héritage soviétique, multilatéralisme et activisme politique », Afrtique contemporaine (n°248), 2013, p64

(8) Poline Tchoubar, La nouvelle stratégie russe en Afrique subsaharienne : nouveaux moyens et nouveaux acteurs , FONDATION pour la Recherche Stratégique note n° 21/19, Octobre 2019 p3

(9) تعتبر روسيا من أكثر الدول حرصا على مبدأي السيادة المطلقة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، من أمثلة ذلك أن روسيا عارضت الدعوات الدولية لإجراء تحقيق في الانتخابات الرئاسية في الكونغو مطلع عام 2019 على الرغم من صدور تقارير تفيد أنها خصعت للتزوير. وفي مطلع العام نفسه 2019 صرح سفير روسيا في غينيا أن الرئيس الغيني ' يمكنه تغيير الدستور بطريقة تسمح له بالبقاء في السلطة عهدة ثالثة ..

(10) محمد حبشي، قمة روسيا – إفريقيا، مرجع سابق، ص 4

(11)نفس المرجع السابق، ص 2

(12)إيمان زهران، مرجع سابق

(13)أميرة أحمد حرزلي، واقع ومستقبل العلاقات الروسية – الإفريقية في ظل التنافس الأطلسي على القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، ضمن المؤلف الجماعي "التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية"، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى 2020، برلين، ص 54

(14)هكذا توسع الدب الروسي اقتصاديا في افريقيا، الخليج اونلاين.. على الموقع الالكتروني http://khaleej.online/4k8awJ بتاريخ 13/10/2019، تاريخ الولوج: 12/10/2022

(15)نفس المرجع السابق

(16)تدل الشواهد التاريخية الكثيرة على وجود علاقات تجارية قديمة للهند مع عدد من الدول الإفريقية عبر طريق الحرير الذي كان يربط القارة الآسيوية بالقارة الإفريقية، لكن العلاقات الفعلية بين الهند وإفريقيا بدأت مع استقلال الهند عن بريطانيا سنة 1947، وما يمكن ملاحظته بعد حصول الهند على استقلالها هو أن العلاقات الهندية الإفريقية تحكمت فيها العوامل الإيديولوجية (جدالات الحرب الباردة، وانعكاسها على مجموعة عدم الانحياز التي كانت تضم دولا افريقية)

وكذا الصراعات الحدودية للهند مع الصين عام 1962 اذ كانت الاستجابات الأفريقية نحو هذا الصراع تمتاز بالتردد. ينظر محمد محمود عبد الرحيم ، العلاقات الهندية الإفريقية " الإستراتيجية ، الدوافع "، المركز الديمقراطي العربي، دراسة منشورة على الرابط الالكتروني..http://democraticac.de/?p=26469 ، تاريخ الولوج: 13/10/2022

(17)لحسن الحسناوي، الهند في إفريقيا: البحث عن مؤطئ قدم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 453، نونبر 2016، ص 110

(18)على عكس الحالتين الصينية والهندية في تعاملهما المبكر مع إفريقيا فان الاتصالات المبكرة بين اليابان وإفريقيا تكاد تكون منعدمة. وطبقا لبعض الروايات التاريخية فان أول معرفة لليابان بالقارة الإفريقية كانت في القرن السادس عشر من خلال بعض الرحالة البرتغاليين الذين دفعت بهم أمواج البحر العاتية إلى جنوب كيوشو. وقد قدم هؤلاء الرحالة صورة خاطئة عن إفريقيا للبلاط الإمبراطوري الياباني . إن المعرفة اليابانية الأولى بالقارة الإفريقية كانت غائمة ومشوهة وتركت ذكريات غير سعيدة في مسيرة العلاقات بين الجانبين.

(19)لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 121 وما يليها

(20) L'avenir de l'Afrique s'écrit – il en Asie ? Entretien avec Xavier AUREGAN, ASIA FOCUS 37, Juin 2017, p2

(21)حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية – الإفريقية شراكة أم هيمنة ، السنة السابعة عشر، العدد 172، فبراير 2007، ص 31

(22)عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، قدمت هذه الورقة في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، 17/ 18، فبراير 2013، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص 14

(23)حمدي عبد الرحمن، دوافع التحول الجيواستراتيجي نحو إفريقيا، ورقة تحليلية منشورة في مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة على الموقع الالكتروني https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7585 بتاريخ 07/09/2022، تاريخ الولوج 14/10/2022

(24)إياد عبد الكريم مجيد، الإستراتيجية اليابانية تجاه إفريقيا (الفرص والتحديات)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، جامعة كركوك، 2017، ص 333

(25)أماني الطويل، إفريقيا كأفق للتفكير، مرجع سابق، ص 120

(26)نفس المرجع السابق، ص 122

(27)لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 121

(28)حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص 31

(29)كما هو معلوم، خضعت البرازيل وبعض الدول الإفريقية للاستعمار البرتغالي ومنها (الرأس الأخضر، وساوتومي وبرينسيب، وغينيا بيساو، وأنجولا، وموزمبيق) ، وفي هذا الإطار شكلت البرازيل وجهة استقبال رئيسية لتجارة الرقيق الإفريقي عبر المحيط الأطلسي إذ تم نقل حوالي 4 ملايين إفريقي للعمل في مزارع البن والسكر بالبرازيل خلال القرنين الخامس والسادس عشر... ينظر صدفة محمد محمود، الدور البرازيلي في إفريقيا، الدوافع والآليات والتحديات ، قراءات افريقية، العدد 33 ، يونيو – سبتمبر 2017، ص 43

(30)نفس المرجع السابق، ص 43

(31)نفس المرجع السابق، ص 45